" دور الاقتصاد القائم على المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة"

❑محمد القواق، جامعة محمد الخامس الرباط المغرب.

تقديـــــم

يندرج هذا الموضوع في سياق التحولات الكبرى التي يعرفها العالم والاهتمام المتزايد الذي أصبح يولى لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، خصوصا في عصر الانترنت الذي بات فيه الاتصال الرقمي فاعلا رئيسيًا في مختلف مناحي الحياة الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والسياسية.

وفي هذا الصدد يبرز الاقتصاد القائم على المعرفة بصفته نموذجا أوليا للنمو والتنافسية للدول والمؤسسات في شكله الحقيقي، يعطي الأولوية للتعاون والحكامة ويعتمد على توافر تكنولوجيا المعلومات والاتصال واستخدام الابتكار والرقمنة، ويركز على الرأسمال البشري عبر تأهيله وتطوير معارفه؛ عكس الاقتصاد التقليدي المبني على الإنتاج.

وهكذا يبدو واضحا أنه لم يعد بإمكان المجتمعات اليوم أن تضع خططا للتنمية دون الأخذ في الحسبان المعطيات التي يفرضها العصر الراهن لتحقيق تنمية مستدامة تضمن حق الأجيال القادمة، وبالمقابل لا يمكن تصور بلوغ هذه الأهداف دون اللجوء إلى مكاسب المعرفة، بالنظر للارتباط العضوي بين المعرفة والحاجات التنموية للمجتمعات.

محاور الدراسة

- المحور الأول : الاقتصاد القائم على المعرفة المفهوم والركائز.

أولا: مفهوم اقتصاد المعرفة.

ثانيا: أهمية الاقتصاد القائم على المعرفة.

ثالثا: ركائز الاقتصاد القائم على المعرفة.

- المحور الثاني : انعكاس اقتصاد المعرفة على التنمية المستدامة.

أولا: مفهوم التنمية المستدامة.

ثانيا: مؤشرات وأبعاد التنمية المستدامة.

ثالثا: دور الاقتصاد القائم على المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة.

الإشكاليات

ما هي مميزات اقتصاد المعرفة وما الفرق بينه وبين الاقتصاديات التقليدية؟

إلى أي حد يساهم الاقتصاد المبني على المعرفة في تحقيق التنمية الصناعية الشاملة وتعزيز فرص التنمية المستدامة؟

ما هي الأدوات التي يجب على المؤسسات سلوكها من أجل دمج اقتصاد المعرفة في خططها وإستراتيجيتها لتحقيق التنمية المستدامة؟

المحور الأول : الاقتصاد القائم على المعرفة المفهوم والركائز :

على الرغم من تنوع التعريفات التي تخص اقتصاد المعرفة إلا أن البنك الدولي يعرفه على أنه الاقتصاد الذي يحقق استخداما فعالا للمعرفة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا يتضمن جلب وتطبيق المعرفة بالإضافة إلى تكييف وتكوين المعرفة من أجل تلبية احتياجاته الخاصة.

- تتواجد تسميات عديدة أطلقت على اقتصاد المعرفة مثل اقتصاد الإنترنت، الاقتصاد الرقمي، السبراني، الافتراضي، الاقتصاد الإلكتروني، اقتصاد الويب، الاقتصاد الشبكي، اقتصاد اللاملموسات، اقتصاد الخبرة إلخ...

وتم تعريف اقتصاد المعرفة على أنه عبارة عن دراسة وفهم عملية تراكم المعرفة وحوافز الأفراد لاكتشاف تعلم المعرفة، والحصول على ما يعرفه الآخرون.

كما تم وصف مفهوم إدارة المعرفةِ بأنها من الأصول التي يجب أن تدار بأسلوب مشابه لإدارة رأس المال وغيره من الموارد الموجودة في الشركة أو المؤسسة المختصة، وتشمل معالم إدارة المعرفة: قياس الأداء وخاصة قدرة الشركة أو المؤسسة على قياس نوعيته وفعالية ممارساتها الابتكارية بالإضافة إلى توليد المعرفة، ويقصد به تخصيص موارد المؤسسة المختلفة لاستنباط منتجات وعمليات إنتاج جديدة.

أضحى الاقتصاد المعرفي الجديد واقعاً حياً وملموساً، وإن كان يبدو في طور التكوين والتشكيل، إلا أنه ينمو بمعدلات سريعة، ويتفوق على الاقتصاديات الأخرى بشكل غير مسبوق، سواء من الناحية الكمية المحسوسة، أو من الناحية النوعية الملموسة.

ويمكن إبراز أهمية الاقتصاد المعرفي فيما يلي:

- يرغم المؤسسات على التجديد والابتكار؛
- يقوم على نشر المعرفة وتوظيفها وإنتاجها؛
- يحقق مخرجات ونواتج تعليمية مرغوبة وجوهرية؛
- يحقق التبادل إلكترونيا؛
- يعطي المستهلك ثقة أكبر وخيارات أوسع؛
- يعتبر الأساس في توليد الثروة وتراكمها؛
- الإسهام في إحداث التجديد والتحديث للأنشطة الاقتصادية؛
- الإسهام في توليد فرص عمل في المجالات التي يتم فيها استخدام التقنيات المتقدمة التي يتضمنها الاقتصاد المعرفي.

- يساهم في تحقيق تغيرات هيكلية في الاقتصاد مثل الإنتاج المعرفي وزيادة الاستثمار المعرفي بحيث تتضمن التغيرات الهيكلية هذه ما يلي:

✓ زيادة الأهمية النسبية للإنتاج المعرفي مقارنة بالإنتاج المادي؛

✓ زيادة الأهمية النسبية للاستثمار في المعرفة، وفي تكوين رأس المال المعرفي؛

✓ زيادة الأهمية النسبية للصادرات من المنتجات المعرفية، الإسهام في اكتساب القدرة التنافسية ومواجهة التنافسية العالمية،

ركائز اقتصاد المعرفة

يستند الاقتصاد المعرفي في أساسه على أربعة ركائز وهي على النحو التالي:

- الابتكار(البحث والتطوير): نظام فعال من الروابط التجارية مع المؤسسات الاكاديميه وغيرها من المنظمات التي تستطيع مواكبة ثورة المعرفة المتنامية واستيعابها وتكييفها مع الاحتياجات المحلية.
- التعليم: وهو من الاحتياجات الأساسية للإنتاجية والتنافسية الاقتصادية. حيث يتعين على الحكومات أن توفر اليد العاملة الماهرة والإبداعية أو رأس المال البشري القادر على إدماج التكنولوجيات الحديثة في العمل. وتنامي الحاجة إلى دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فضلا عن المهارات الإبداعية في المناهج التعليمية وبرامج التعلم مدى الحياة.

ركائز اقتصاد المعرفة

- البنية التحتية المبنية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: التي تسهل نشر وتجهيز المعلومات والمعارف وتكييفها مع الاحتياجات المحلية، لدعم النشاط الاقتصادي وتحفيز المشاريع على إنتاج قيم مضافة عالية. وهنا وجب على الدولة خلق المناخ المناسب لإنتاج المعرفة؛
- الحكامة الرشيدة: والتي تقوم علي أسس اقتصادية قوية تستطيع توفير كل الأطر القانونية والسياسية التي تهدف إلى زيادة الإنتاجية والنمو. وتشمل هذه السياسات التي تهدف إلى جعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكثر إتاحة ويسر، وتخفيض التعريفات الجمركية على منتجات تكنولوجيا وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

مؤشرات الاقتصاد المعرفي

- **أولا: مؤشرات العلم والتكنولوجيا:** وتحتوي مؤشرات العلم والتكنولوجيا على البيانات المتعلقة بالأبحاث والتطوير، إحصائيات براءات الاختراع، والمنشورات العلمية وميزان المدفوعات التكنولوجي.
- **ثانيا: المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية:**

لا يختلف اثنان في تقدير أهمية المتغيرات المتعلقة بالمصادر البشرية لاقتصاد المعرفة خصوصا في وقتنا الحالي إذ تعد استثمارا عالي العوائد إذا ما قورن بأي من المجالات الأخرى في المجتمع، ويشمل هذا المؤشرالتعليم والتدريب والإستثمار في رأس المال البشري.

مؤشرات الاقتصاد المعرفي

- **ثالثا: مؤشرات نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:**

يعد هذا المؤشر على قدر كبير من الأهمية لما ينطوي عليه من عدد من التفاصيل التي ترتبط بالتكنولوجيا والجانب الاقتصادي في نفس الوقت، ويعرف البنك الدولي تكنولوجيا المعلومات والإتصالات بأنها "مجموعة من الأنشطة التي تسهل تجهيز المعلومات وإرسالها وعرضها بالوسائل الإلكترونية". وهي تسمح بجلب أرباح إنتاجية وتساهم في ظهور صناعات خدمات جديدة؛ ووظائف جديدة والاستعاضة بها عن سابقتها القديمة أو جعلها مساعدة لها، كخدمة التعلم عن بعد، الحكومة الإلكترونية، التجارة الإلكترونية والصحة الإلكترونية الخ...

يمثل اقتصاد المعرفة نتيجة مترتبة عن التراكم الهائل للمعارف المكتسبة من توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال بمختلف أشكالها، سواء بالنسبة للأفراد أو المنظمات والدول. يمتاز بأنه اقتصاد وفرة لاعتماده على المعلومات كمورد بدلا من الموارد الطبيعية، وكذا بقدرته على تعميم وانتشار المنافع المترتبة عن استخدامه، وبالتالي فهو يمثل حجر الزاوية لتحقيق التنمية المستدامة التي أصبحت مطلبا ملحا للخروج من الأزمة التي تسببت بها التنمية غير المتوازنة، والتي أثرت على نواحي عديدة من مظاهر الحياة على هذا الكوكب.

مفهوم التنمية المستدامة.

- التنمية المستدامة أو المستديمة تم تعريفها بأنها التنمية التي تستجيب لحاجات الأجيال الحالية، دون إلحاق الضرر بقدرة الأجيال القادمة على الاستجابة لحاجياتها الخاصة.
- وتعرف التنمية المستدامة بأنها تلك التنمية المتوازنة التي تشمل مختلف أنشطة المجتمع، باعتماد أفضل الوسائل لتحقيق الاستثمار الأمثل للموارد المادية والبشرية في العمليات التنموية، واعتماد مبادئ العدالة في الإنتاج والاستهلاك وعند توزيع العوائد، لتحقيق الرفاهية لجميع أفراد المجتمع، دون إلحاق أضرار بالطبيعة أو بمصالح الأجيال المستقبلية.

❖ **التعريفات ذات الطابع الاقتصادي:**

تتجسد التنمية المستدامة بالنسبة للدول الصناعية من خلال إجراء خفض عميق ومتواصل في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية وإحداث تحولات جذرية في في الأنماط الحياتية السائدة في الاستهلاك والإنتاج، أما بالنسبة للدول الفقيرة فالتنمية المستدامة تعنى بتوظيف الموارد من أجل رفع المستوى المعيشي للسكان الأكثر فقرا.

❖ **التعريفات ذات الطابع الاجتماعي والإنساني:**

التنمية المستدامة تعني السعي من اجل استقرار النمو السكاني ووقف تدفق الأفراد على المدن من خلال تطوير الخدمات الصحية والتعليمية في الأرياف وتحقيق اكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط والتنمية.

❖ **التعريفات المتعلقة بالبيئة:**

التنمية المستدامة هي التي تحمي الموارد الطبيعية والزراعية والحيوانية وهي تمثل الاستخدام الأمثل للأراضي الخصبة والموارد المائية في العالم لزيادة المساحات الخضراء في الكرة الأرضية وحماية التنوع البيئي.

التعريفات المتعلقة بالجانب التقني:

التنمية المستدامة هي التنمية التي تنقل المجتمع إلى استخدام الصناعات ذات التقنية النظيفة التي تقوم باستخدام اقل قدر ممكن من الطاقة والموارد الطبيعية وينتج عنها اقل حد من الغازات الملوثة الحابسة للحرارة والضارة بالأوزون.

مؤشرات وأبعاد التنمية المستدامة.

وافقت لجنة التنمية المستدامة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة سنة 1992مجموعة من المؤشرات الخاصة بالتنمية المستدامة ومن بينها:

- أن تعكس شيئا أساسيا وجوهريا لصحة المجتمع الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية طويلة الأمد على مر الأجيال.
- أن تكون واضحة ويمكن تحقيقها، أي ببساطة يستطيع المجتمع فهمها وتقبلها.
- أن تكون قابلة للقياس ويمكن التنبؤ بها؛
- أن تكون ذات قيم حدية متاحة؛
- أن توضح ما إذا كانت المتغيرات قابلة للقلب ويمكن التحكم فيها أم لا.
- النواحي الخاصة: ينبغي تحديد الأساليب المستخدمة في إعداد أي مؤشر بوضوح، وأن يتم توظيفها بدقة، وأن تكون مقبولة اجتماعيا وعلميا، وأن يكون من السهل إعادة إنتاجها.

مؤشرات وأبعاد التنمية المستدامة.

تتضمن التنمية المستدامة ثلاثة أبعاد رئيسية هي: البعد البيئي، البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي.

❑ **البعد الاقتصادى:**

يقضي بزيادة رفاه المجتمع إلى أقصى حد، والقضاء على الفقر من خلال استغلال الموارد الطبيعية على النحو الأمثل وبكفاءة وفعالية.
ومن أمثلة ذلك:

- ضمان حق الأفراد في الحصول على الموارد الطبيعية؛
- إيقاف تبديد الموارد؛
- مدى مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث البيئي ومعالجته.

مؤشرات وأبعاد التنمية المستدامة.

- **البعد الاجتماعى:**

يعني تحقيق معدلات نمو مرتفعة مع المحافظة على استقرار معدل نمو السكان، حتى لا تفرض ضغوطا شديدة على الموارد الطبيعية. وبالتالي أصبح معنى التنمية المستديمة إعادة توجيه الموارد لضمان الوفاء بالاحتياجات البشرية الأساسية، مثل تعلم القراءة والكتابة، وتوفير الرعاية الصحية الأولية والمياه النظيفة

- **البعد البيئى:**

تتطلب عملية حماية البيئة مجهودات وطنية ودولية، فالأمم المتحدة والدول ومؤسسات المجتمع المدني المهتمة بالبيئة مطالبة اليوم بوضع السياسات التي تساهم في الحد من التلوث بمختلف أنواعه. وذلك عن طريق تحقيق التوازن بين ركائز التنمية المستدامة الثلاث والمتعلقة بحماية البيئية والتقدم الاجتماعي والنمو الاقتصادي، وقد يُشكل الابتكار أساسًا لسياسات جديدة واستخدام التكنولوجيا كأداة لمكافحة الفقر ورسم معالم المستقبل الذي نطمح إليه لكوكبنا.

دور الاقتصاد القائم على المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة.

- أضحت التكنولوجيا والمعرفة أدوات حقيقية للإسهام في التنمية المستدامة، نتيجة تأثير العلم والتكنولوجيا في تغير نمط حياة المجتمعات. كما أن العوامل الاقتصادية التي تعتمد على الابتكارات الدائمة والتقنيات العالية ساهمت في تحسين وتطوير حياة الإنسان وتمكنه من السيطرة على القوانين الطبيعية وتحقيق الوفرة الإنتاجية وتحقيق التقدم الصناعي والاجتماعي. فأصبحت بالتالي مكسبا إنسانيا من أجل تحقيق التنمية المستدامة.
- ساهمت التكنولوجيا في توفير حاجيات الإنسان المتعددة والمختلفة، وساهمت في تحقيق مشاريع تنموية ضخمة، مما انعكس على توفير الرفاهية للإنسان والاستجابة لاحتياجاته الأساسية.

دور الاقتصاد القائم على المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة.

- يسمح التطور التكنولوجي بتحقيق التنمية المستدامة عن طريق التخفيف من استعمال الرأسمال الطبيعي وعقلنة أنماط الاستهلاك وترشيد أنماط الحياة مع تنويع مصادر الطاقة والتقليل من نسبة التلوث، والحد من التكاليف الاستهلاكية، بالإضافة إلى المحافظة على الموارد القابلة للتجديد وابتكار تكنولوجيا جديدة تستخدم المعرفة العلمية.
- تساهم التكنولوجيا في تحقيق التنمية المستدامة اقتصاديا من خلال خفض استهلاك الطاقة والموارد بالنسبة للدول المتقدمة، وتوظيف أحسن للموارد من أجل تحسين مستوى المعيشة والحد من الفقر ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية، وحماية الموارد الطبيعية وبالتالي المساهمة تلبية احتياجات الأجيال الحاضرة والأجيال القادمة.

يمكن لاقتصاد المعرفة تحقيق التنمية المستدامة على اعتبار انه يساهم في:

- التغلب على مشكلة الندرة في الموارد؛
- يمكن للاقتصاد المعرفي معالجة العديد من الاختلالات المرتبطة بالاقتصاد الصناعي، عن طريق المزيد من البحث في الطاقة البيولوجية؛
- توفير فرص وظيفية ذات نوعية عالية تساعد على الحد من معدلات البطالة، والارتقاء بالمستوي المهاري والإبداعي لرأس المال البشري الوطني؛
- تبسيط الإجراءات المطلوبة في أداء الأعمال وتقديم الخدمات الضرورية؛
- الاستخدام الأمثل للموارد المادية والبشرية، والتقليص من حجم الإجراءات الإدارية، وبالتالي الاقتصاد في الجهد والوقت والتكاليف؛
- يساهم الاقتصاد المعرفي في تحقيق التنمية المستدامة من خلال اشتماله على مظاهر عديدة كالتجارة الالكترونية، الحكومة الالكترونية، والتعليم الالكتروني.

ومن دون شك فإن إتباع المؤسسات لنهج الاقتصاد القائم على المعرفة يمكن أن تكون له فوائد عديدة ليس على المؤسسة فحسب بل على باقي المتدخلين وعلى المجتمع ككل.

فاقتصاد المعرفة يمكن أن يكون بالنسبة للمؤسة:

- رافعة لتحسين صورتها؛
- وأداة لوقايتها من المخاطر؛
- وعاملا مهما لخفض التكاليف؛
- وسيلة لابتكار أعمال جديدة من خلال إعادة النظر في نموذج أعمالها؛
- وتوفر ميزة تنافسية للمؤسسة.

الخاتمة والنتائج

نأتي في الأخير لكي نؤكد ونقول على أن المعرفة بالنسبة للمجتمعات التي تسعى لتحقيق التنمية الشاملة والتنمية المستدامة باتت أمرا حاسما، وتمثل تكنولوجيا المعلومات والاتصال الأدوات الأساسية لاقتصاد المعرفة الذي يسعى إلى الاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية والبشرية والمادية، للإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي المساهمة في التعزيز من فرص التنمية المستدامة التي تنشدها جميع المجتمعات.

- ✓أظهرت الدراسة أن توفير تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتمكين الأفراد من الوصول إليها يساهم في تحقيق التنمية المستدامة؛
- ✓ يساعد اقتصاد المعرفة في توفير فرص عمل وخفض نسبة البطالة؛
- ✓الاقتصاد المبني على المعرفة هو اقتصاد عالمي منفتح يسعى إلى تحقيق التكامل بفضل تكنولوجيا المعلومات والاتصال؛
- ✓يساهم اقتصاد المعرفة في خلق فرص جديدة لجميع المؤسسات التي تعمد للاستثمار فيه، كما يساهم في تحقيق التنمية المتوازنة والمستدامة.